

تحرك عاجل

يجب الإفراج عن بهائيين مُحْتَجِّزِينَ تعسفاً

في 25 مايو/أيار، شنت قوات الحوثيين المسلحة هجوماً عنيفاً على تجمع سلمي لبهائيين في صنعاء باليمن. واحتجزت 17 شخصاً من أبناء الطائفة البهائية، من بينهم خمس نساء وعاملون في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني. ومنذ ذلك الحين، أُفْرِجَ عن 11 شخصاً في أعقاب ضغوط دولية، بينما لا يزال جهاز الأمن والمخابرات الحوثي يحتجز ستة أشخاص تعسفاً، ويحرمهم من الحق في الحصول على المشورة القانونية. كما يواجهون خطر التعرض لمزيد من الانتهاكات على أيدي السلطات الحوثية، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وتدعو منظمة العفو الدولية سلطات الأمر الواقع الحوثية إلى الإفراج فوراً وبدون أي شرط أو قيد عن المُحتَجِّزِينَ البهائيين الستة المتبقين؛ إذ أنهم يُحتَجِّزون فقط بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

المتحدث باسم سلطات الأمر الواقع الحوثية

محمد عبد السلام

البريد الإلكتروني: mdabdalsalam@gmail.com

إكس/تويتر: [@abdusalamsalah](https://twitter.com/abdusalamsalah)

السيد محمد عبد السلام،

تحية طيبة وبعد...

يقلقنا أن نعلم باستمرار الاحتجاز التعسفي لستة بهائيين، من بينهم امرأة، على أيدي سلطات الأمر الواقع الحوثية، بعد مدهمة في 25 مايو/أيار 2023 لتجمع سلمى لأفراد من الطائفة البهائية - وهي إحدى الأقليات الدينية في اليمن - ما يُعد انتهاكًا لحقوقهم في حرية الدين والمعتقد وعدم التعرض للاعتقال التعسفي.

ويُحتَجَز كلٌّ من عبد الإله محمد البوني، وهو أب لطفلين وعامل في المجال الإنساني يبلغ من العمر 30 عامًا، وعبدالله العلفي، وهو أب لأربعة أطفال وناشط في مجال حقوق الإنسان يبلغ من العمر 45 عامًا، لدى أحد مراكز الأمن والمخابرات التابعة للحوثيين في حدة، بينما يُحتَجَز البهائيون الأربعة الآخرون في مركز الأمن والمخابرات التابع للحوثيين في صنعاء. ويُحرَم جميع المُحتَجَزين، منذ اعتقالهم، من حقهم في الحصول على المشورة القانونية.

وُرحب بالإفراج عن 11 بهائيًا، على الرغم من أنه لم يكن ينبغي احتجازهم في المقام الأول. ومع هذا، يساورنا القلق حيال احتمالية تعرض بقية البهائيين المُحتَجَزين لمزيد من الانتهاكات، بما في ذلك تعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. فقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات العشرات من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والأكاديميين وأبناء الأقلية البهائية وغيرهم ممن يُتَصَوَّر أنهم من مُعارضِي الحوثيين أو منتقديهم؛ حيث تعرَّضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والاختفاء القسري على أيدي سلطات الأمر الواقع الحوثية ومثلوا في محاكمات جائزة مع تطبيق عقوبة الإعدام على بعضهم. وتعرَّضوا جميعًا للاستهداف بسبب الممارسة السلمية لحقوقهم الإنسانية، بما فيها حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والمعتقد. ومنذ اعتقال البهائيين، حرصت السلطات الحوثية على ممارسة العنف والتمييز بحق هذه الأقلية الدينية، ما يضع أبناءها أمام خطر أكبر بالتعرض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ومن ثمَّ، ندعو سلطات الأمر الواقع الحوثية إلى الإفراج فورًا وبدون أي شرط أو قيد عن المُحتَجَزين البهائيين الستة كافةً. وندعو السلطات أيضًا إلى وضع حد لجميع أشكال التمييز والاضطهاد بحق الأقلية البهائية وغيرها من الأقليات التي تتعرض للاستهداف لمجرد ممارستها السلمية لحقوقها الإنسانية، بما في ذلك الحق في حرية الدين والمعتقد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

في 25 مايو/أيار، شنّت قوات الحوثيين المسلحة هجوماً عنيفاً على تجمع سلمي لبهائيين في صنعاء باليمن. واحتجزت 17 شخصاً تعسفاً، تضمنوا خمس نساء وعاملين في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني، وأخفتهم قسراً لفترة وجيزة.

ومنذ 2015، وثّقت منظمة العفو الدولية حالة 82 فرداً من أبناء الطائفة البهائية في اليمن، الذين اعتقلتهم سلطات الأمر الواقع الحوثية وأخفتهم قسراً وعذبتهم واحتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي أو حرمتهم من الحق في محاكمة عادلة.

وأُحتجز خمسة بهائيين، بعد اعتقالهم في [2016](#)، بدون تهمة أو محاكمة أو أي سبل للطعن في احتجازهم لأكثر من عامين، إلى أن أُتهموا في سبتمبر/أيلول 2018 بجرائم مختلفة خطيرة، تضمنت التجسس لصالح دول أجنبية، وقد يُعاقب على بعضها بالإعدام. وجاءت محاكمتهم ضمن محاكمة جماعية لبهائيين وصل مجموعهم إلى 24 شخصاً، وحُوكِم البهائيون الـ 19 الآخرون غيابياً، من بينهم ابنة أحد المُحتجزين البهائيين التي كانت في سن المراهقة. وأمرت سلطات الأمر الواقع الحوثية بإطلاق سراح جميع السجناء البهائيين في 2020، [بشرط نفيهم](#) خارج البلاد. ومع ذلك، لم تُسقط التهم المُوجّهة إلى البهائيين الـ 24.

وأطلق سراح سجين الرأي البهائي حامد حيدرة في 2020 بعد اعتقاله في 2013 بدايةً. وحُكِم عليه بالإعدام في 2018، ثم صدر عفو عنه في 2020. وقد أثارت منظمة العفو الدولية بواعت قلقها لسلطات الأمر الواقع الحوثية بشأن الأساس الذي استند إليه احتجازه، وكذلك [الإجراءات القانونية التي شابتها عيوب جسيمة في قضيته](#)، بما فيها حبسه الاحتياطي المُطوّل، والتأخير غير المُبرّر في محاكمته، وتعرّضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعدم السماح له بالوصول إلى محاميه خلال جلسات استجوابه.

وارتكبت جميع أطراف النزاع المسلح الدائر في اليمن، بما فيها قوات الحوثيين والحكومة اليمنية المُعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي والتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والقوات اليمنية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة، جرائم مشمولة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، من بينها عمليات القتل العمد والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والمحاكمات الجائرة.

وفي 17 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة [قرارًا](#) يدعو فيه سلطات الأمر الواقع الحوثية إلى "إزالة العقبات التي تحول دون وصول المعونة الإغاثية والإنسانية، وإطلاق سراح العاملين في المجال الإنساني المختطفين، وإنهاء العنف والتمييز ضد المرأة والاستهداف على أساس الدين أو المعتقد".

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 14 فبراير/شباط 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الأسماء وصيغ الإشارة المفضّلة: عبدالله العلفي وعبد الإله محمد البوني وحسان طارق ثابت (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/7232/2023/ar>